

مظاهر النشاط الفلاحي للمهاجرين الجزائريين في تونس (1881-1930)

الأستاذ: أحمد بن جابو

- المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة - الجزائر

مقدمة

لقد كان للسياسة الاستعمارية بالجزائر منذ 1830 تأثيرها البالغ في تغيير الأوضاع الاقتصادية وهدم البنية الاجتماعية، وتشريد الأهالي، حيث عملت سلطات الاحتلال علي اغتصاب الأراضي الزراعية، وتخريب الصناعة، والقضاء علي الأسواق التجارية، فلأهلك الثروة الحيوانية، وفرضت الضرائب الباهضة التي تجاوزت قيمتها طاقة الجزائريين الذين تعرضوا إلي أبش أنواع التعسف والاضطهاد فانتهى الأمر بسلطات الاحتلال إلي فرض واقع اتسم بتطبيق سياسة التجويع والحرق والتخريب إذ يقول في ذلك العقيد روبيون (colonel Robion) : "لقد تركنا في طريقنا حريقا مهولا، فكان مجموع القرى المحروقة حوالي 200 قرية، وجميع البساتين وأشجار الزيتون قد قطعت" (1) ، فلجبر الجزائريون على الهجرة الخارجية ، كحل للخروج من هذه الأوضاع السيئة التي أصبحت عليها الجزائر في المدن والأرياف ، الأمر الذي دفع بالعديد من العائلات والقبائل والعروش إلي الهجرة، وفي هذا الإطار بعث حمدان خوجة برسالة إلي السلطان العثماني محمود الثاني في 16 أوت 1833 جاء فيها "...نعلمكم أنه إثر المصائب التي حلت بالبلاد ، فإن الناس قد تفرقوا شذرا مذر (كذا) وهجروا عائلاتهم وبيوتهم وأن الكفار قد ألحقوا بهم ضيقا وجورا بحيث أنه لا ملجأ للناس لطلب المساعدة غير سلطانكم ..." (2)، فكانت البلاد الإسلامية ملجأ للعديد من الجزائريين وخاصة منها البلاد التونسية وذلك لعدة أسباب أهمها : القرب الجغرافي وخاصة منها المناطق الشرقية من الجزائر ، واستقبال سلطات الإيالة التونسية للمهاجرين الجزائريين خاصة في الفترة السابقة للاستعمار الفرنسي لتونس باعتبارهم مسلمين دخلوا بلدا مسلما، وكان هدف سلطات الاحتلال من دفع الجزائريين إلي الهجرة هو تجسيد سياسة الاستيطان، فتدفقت الهجرة الأوربية نحو الجزائر التي استولت على الأراضي الزراعية(3)، كما سنت القوانين الاستعمارية التي تسمح لسلطات الاحتلال باستغلال الثروات الوطنية في كل من البلدين الجزائر و تونس على الرغم من الفارق الزمني في غزوهما بمدة نصف قرن فاحتلت الجزائر سنة 1830 و تونس 1881.

غير أن الجذور التاريخية التي تربط بين البلدين من لغة و دين، و عادات و تقاليد و جوار جغرافي و الشعور بالانتماء المشترك كلها عوامل ساهمت في تدفق الهجرة الجزائرية، و اندماجها في

النشاط الاقتصادي بتونس في الزراعة والصناعة والتجارة و تكيفها مع ظروف الحياة الاجتماعية والثقافية، وسيقتصر حديثنا على النشاط الفلاحي الذي تعددت مظاهره، واندماج فيه الجزائريون بموطن الاستقبال .

دوافع الهجرة:

لقد تنوعت دوافع الهجرة الجزائرية نحو الخارج منذ بداية الاحتلال سنة 1830، فمنها الأسباب السياسية والعسكرية والديموغرافية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية... الخ، وسنركز هنا على الدوافع التي أدت بالكثير من الجزائريين إلى الهجرة نحو البلاد التونسية نتيجة للسياسة الاستيطانية التي عملت على جلب الأوربيين، ومنحهم الأراضي الزراعية الخصبة بالجزائر، وتجريد الجزائريين من مواردهم الاقتصادية وخاصة منها الأراضي ذات النشاط الفلاحي .

وتجسيدا لذلك قامت سلطات الاحتلال بسن ترسانة من القوانين لمصادرة الأراضي، ففي سنة 1851 جاء قانون ملكية الأراضي الذي يضمن حق التملك دون تمييز بين الأهالي والمعمرين خلال فترة الاحتلال وبعدها (4)، ولم تمض سنوات طويلة حتى جاء القرار المشيخي في سنة 1863 الذي أقر حق الملكية الفردية وتوطين الأوربيين في العشيرة... إلخ، فألغى بذلك فقرتين من المادة 14 من قانون 1851، حيث ورد فيه، يلغي القرار المشيخي في مادته السابعة الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون يونيو 1851، وبناء عليه أصبح المجال مفتوحا لامتلاك أراضي القبائل وتفتيتها الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام الأوربيين والشركات الرأسمالية في امتلاك الأراضي، وهذا ما صرح به الكونت دو كازابيانكا (de casabianca) في قوله: " إن مستقبل الاستعمار في الجزائر لا خوف عليه بعدما تقرر امتلاك الأراضي التي كانت للعرب... والمعمرون يطلبون ذلك بإلحاح... والدولة قادرة على أن تمتلك ما تراه ضروريا من الأراضي التابعة للعرب... (5) .

ومن ذلك فقد كانت النتائج الأولى لهذا القانون هو تجزئة الأراضي الجماعية، والتفكك الاجتماعي والتدهور الاقتصادي للأهالي، كما كان عليه الحال في القوانين التي صدرت سنة 1844 فأدت إلى حدوث مجاعة دامت حوالي سنة، وتشريد الأهالي والدفع إلى الهجرة الداخلية والخارجية، ونتائج التجزئة العقارية كان لها أسوأ الأثر على الأوضاع الزراعية والحياة المعيشية للفلاحين، فأودت بحياة عدد كبير من السكان قدر بأكثر من 600000 نسمة ما بين سنتي 1861-1872، (قدر عدد السكان الجزائريين سنة 1861 بـ 2710.861 نسمة، انخفض هذا العدد في 1872 إلى 2125.052) (6).

وجاءت ثورة 1871 التي انطلقت من منطقة القبائل وتوسعت إلى السهول العليا والمنطقة التلية من الشرق الجزائري، والمنطقة الساحلية من الغرب الجزائري وواصلت توسعها إلى أقصى الجنوب

شملت ثلاثة أرباع الجزائر فأحييت التضامن الجزائري وعملت على تواصله في مقاومة التوسع الاستيطاني على الرغم من أن القوانين العقارية الخاصة التي وضعت في سنوات 1851، 1863، 1865، 1873، 1887، 1897، كلها كانت تهدف إلى تفكيك الملكيات الجماعية للقبائل والزيادة في امتلاك المعمرين للأراضي الزراعية وخاصة منها الأراضي الجيدة، وإفقار الأهالي الجزائريين وجعلهم أجزاء عند المعمرين في الأراضي الزراعية التي اغتصبوها، وهذا ما توضحه بيانات الجدول حول تطور عدد المعمرين بالجزائر وامتلاكهم للأراضي الزراعية منذ بداية الاحتلال سنة 1830 إلى غاية 1929.

جدول رقم (1): تطور مصادرة الأراضي وعدد المستوطنين بالجزائر 1830-1929 (7).

السنة	المساحة بالهكتار	تطور عدد المستوطنين
1850-1830	427.604 هـ	63.497
1860-1851	184.255 هـ	103.322
1870-1861	73.211 هـ	129.898
1880-1871	233.369 هـ	195.418
1900-1891	161.661	267.672
1900-1891	99.353 هـ	364.257
1920-1901	248.289 هـ	633.149
1929-1920	70.418 هـ	657.641
المجموع	1.4.8.323	

أهم ما يمكن ملاحظته من بيانات الجدول هو تطور عدد المستوطنين الأوروبيين وتطور مساحات الأراضي (خلال 100 سنة) التي تمت مصادرتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و الربع الأول من القرن العشرين، كما كان لقانون سانتوس كونسيلت الذي حث على مصادرة قطاع الغابات، فاستولت بذلك إدارة الاحتلال على مساحة قدرت بحوالي 160.000 هكتار بالشرق الجزائري في كل من سكيكدة وعنابة منحت لـ 30 فرنسيا من ذوي النفوذ في باريس، كما تم الاستيلاء على مساحة 6.883.811 هـ تعود ملكيتها لـ 372 قبيلة، وأيضا على مساحة تقدر بـ 2.861.175 هـ أخذها أصحاب المال (8).

كما نستخلص مما أشرنا إليه بأن استمرار مصادرة الأراضي واستقطاب المهاجرين الأوروبيين نحو الجزائر كانت كلها دوافع أساسية ساهمت في دفع الهجرة الجزائر نحو البلاد التونسية زادا الجوار وقرب المسافة والتشابه الطبيعي في مواصلة نشاطها الفلاحي بالبلاد التونسية.

النشاط الزراعي:

استقطب النشاط الزراعي بالبلاد التونسية عددا هاما من المهاجرين الجزائريين الذي مثل استمرارا لنشاطهم السابق قبل الهجرة، فاستوعب عددا كبيرا من اليد العاملة المهاجرة إلى تونس ، كنشاط يسمح بلقى يشتغل به معظم أفراد العائلة، و يمكنها من الاستقرار و عدم التنقل، و مما زاد من عدد الوافدين الجزائريين في النشاط الزراعي بتونس هو المؤهلات الجغرافية المتشابهة من مناخ و تربة...الخ، و هي مؤهلات ملائمة للنشاط الفلاحي خاصة منها المناطق الحدودية بين البلدين، و المناطق الوسطى و الشمالية من تونس (9).

فهذا النشاط الزراعي بالبلاد التونسية قد أخذ أشكالا مختلفة معروفة لدى الجزائريين قبل توافدهم إلى البلاد التونسية، كالشراكة، و امتلاك الأراضي، و الكراء، و الخماسة، و الإجارة وكانت منتشرة بمختلف جهات الجزائر بالمناطق الفلاحية حيث ينتشر النشاط الزراعي بالمناطق الساحلية والمناطق الداخلية باتجاه عام من الغرب إلى الشرق (10) إضافة إلى تربية الحيوانات المعروفة كنشاط تابع للنشاط الزراعي، فأخذت هي الأخرى أشكالا في ممارستها بتونس.

1-امتلاك الأراضي الزراعية:

استطاع بعض المهاجرين الجزائريين في تونس من امتلاك مساحات من الأراضي الزراعية بجهات مختلفة من البلاد التونسية، ساعدهم في ذلك انشغال سلطات الاحتلال الفرنسية في بداية احتلالها لتونس تركيزها في البحث عن الثروات المعدنية، و تأخير استغلالها للأراضي الزراعية، الأمر الذي مكن العديد من الجزائريين من امتلاك مساحات متنوعة من الأراضي الزراعية تتوزع بمناطق مختلفة من البلاد التونسية حسب ما يبينه الجدول أدناه.

جدول رقم (2): امتلاك جزائريين لأراضي فلاحية (11)

اسم المالك	المساحة	الجهة	ملاحظة
ابن يزة الشيخ الرزقي بن مصباح بن ثابت الخياري الجزائري	270.80 هـ	تاجر وين	مساحة واسعة ذات تربة خصبة
دبشونة (تضم 19 مالكا جزائريا)	291 هـ	الزعفران (الكاف)	ذات تربة رسوبية خصبة، و مناخ رطب، و شبكة مائية هامة

كما أن هناك العديد من الوثائق الأرشيفية تشير بأن الجزائريين كانت لهم عقود ملكية للأراضي الزراعية تتضمن طريقة استغلالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كالعقد الآتي (12) و هو: " الحمد لله بذمة المكرم محمد بن الحناشي بن العلمي الغربي الهوامي نزيل "بهرة" بالكاف للفقير الشيخ عبد الله

بن الشيخ الفضيل الغربي 102.50 فرنكا و 12 قلبة قمح و 10 قلابات شعير، و قبل منه ذلك بعمل مسبق منه يتمثل في الحرث بماشيته بالخمس بهنشير (13) الكائن ببهرة و المؤرخة في 2 شوال 1329 هـ، الموافق لـ 30 سبتمبر 1911 (14).

فنستخلص من هذا العقد بأن المالك من أصل جزائري، و ملكيته للأراضي الواقعة بناحية بهرة، و استغلاله للأرض يتم بطريقة غير مباشرة باعتماد الخماس الأمر الذي يدل على سعة المالك الشيخ الفضيل، و هي معروفة عند بعض الرواة بناحية الكاف إلى اليوم.

فالجزائريون المالكون للأراضي الزراعية يمارسون نشاطهم الفلاحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما تشير إليه الكثير من الوثائق الأرشيفية.

2-النشاط الزراعي عن طريق الشراكة:

من الطرق التي مارس بها المهاجرون الجزائريون نشاطهم الفلاحي في تونس، طريقة الشراكة و هي طريقة مألوفة لدى الجزائريين الوافدين إلى تونس ببلادهم قبل الهجرة، و هي تتم عن طريق عقد كتابي بين صاحب الأرض و شريكه، كما ورد في كثير من العقود المبرمة بدفاتر المحاكم الابتدائية بتونس، كالشراكة التي تمت مابين الحاج الصادق بن خليل الكافي، و الحسين بن الحاج بلقاسم الجزائري، شراكة بذور قمح و شعير بتاريخ 23 نوفمبر 1911 بجهة الكاف القبلية على أن يكون للحاج الصادق الأرض و نصف الزريعة من القمح و الشعير، و ثلاثة من حيوانات الحرث (نصف الماشية) على أن يأخذ الإنتاج عند موسم الحصاد، كما يأخذ الربع من النصف المتبقي مقابل ملكيته للأرض المحددة للحرث، في حين يأخذ الحاج الحسين الربع من النصف الثاني، بعد إخراج خمس الخماسة، و عشر الدولة، كما كان التزام الحسين بن الصادق الجزائري بعلف الماشية من التبن اللازم لها، و ما بقي من مساحة أراضي الشراكة ينتفع بها الطرفان في الرعي بحيواناتهما (15).

نستخلص من هذه الوثيقة مكونات الشراكة، و هي نموذج من النشاط الفلاحي الذي مارسه الجزائريون بتونس، و التي تمت بين تونسي مالك للأرض، قدم النصف من البذور، و الخماسة و حيوانات الحرث، و شريكه الجزائري الذي كان عليه هو الآخر النصف من البذور، و الماشية و الخماسة، و بعد عملية الحصاد و جمع المحصول يستخرج حق الخماسة، و عشر الدولة، ثم أخذ صاحب الأرض نصف المحصول مقابل الأرض، كما يقسم النصف الباقي بين مالك الأرض، و الشريك الذي يأخذ ربع النصف الثاني، كما احتوى العقد أيضا على ما بعد الحصاد، فيتم استغلال ما يعرف بالحصيدة مناصفة أما التبن المتحصل عليه من مجموع المنتج فيأخذه الشريك الجزائري باعتباره التزم بتقديم العلف للمواشي خلال الموسم الزراعي (16).

فهذا النوع من النشاط في استغلال الأراضي الفلاحية كان منتشرًا و مألوفًا لدى الجزائريين قبل هجرتهم الإجبارية نحو الأراضي التونسية بعد الطرد و التشريد، و القمع و مصادرة الأراضي، و منحها للمعمرين الأوربيين، الأمر الذي نستخلص منه الروابط المشتركة، و التشابه الكبير في النشاط الفلاحي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي أدى إلى الاندماج و الشعور بالانتماء إلى الأصل الواحد، و الأهداف المشتركة بين البلدين، فالنشاط الفلاحي الذي يعتمد أسلوب الشراكة عادة ما تكون فيه الملكية ذات مساحة واسعة من الأراضي، يصعب على صاحبها استغلالها بصورة كاملة، فيلجأ إلى الشراكة، و عادة ما تكون هذه الشراكة بالأراضي الفقيرة و المناطق الصعبة بالأراضي التونسية الواقعة بالشمال الغربي من تونس، و هناك مثل شائع يقول: "دير أول من يزرع و آخر من يحصد"، فالقصد من ذلك هو أن يسارع المزارع في حرث الأرض قبل سقوط الثلوج، و استمرار سقوط الأمطار، و التأخر في عمليات حصاد المنتج الفلاحي حتى تتم عملية النضج خاصة منها في المناطق الواقعة في الظل مقارنة بالمناطق الأخرى المعرضة لأشعة الشمس التي تكون بها عملية النضج مبكرة، إضافة إلى صعوبة التنقل في المناطق الجبلية ذات التضاريس الصعبة، كما أن اللجوء إلى اعتماد الشراكة في استغلال الأراضي الفلاحية بين المهاجرين الجزائريين و التونسيين أو بين المهاجرين الجزائريين فيما بينهم يعود أحيانا إلى قلة الإمكانيات و الحاجة لدى مالك الأراضي و اضطرابه للشراكة، أو تشتت مساحات الأراضي و توزيعها عبر مناطق مخلفة، أو تغيب صاحب الأرض عن أملاكه لأسباب طوعية أو اضطرارية (17).

و نستخلص من اعتماد أسلوب الشراكة من طرف المهاجرين الجزائريين في استغلال الأراضي الفلاحية بالبلاد التونسية كان له دور فعال في استغلال الأرض من جهة و المحافظة عليها من الإهمال من جهة أخرى، كما كان لها دورا اجتماعيا و اقتصاديا مكن بعض الشركاء و خاصة منهم المهاجرين الجزائريين من التعايش و التخفيف من المعاناة و ذلك لما أصابهم من الحرمان و التشريد من طرف قوات الاحتلال الفرنسية التي أجبرتهم على مغادرة بلادهم باتجاه البلاد التونسية و غيرها، كما عملت الشراكة على تمكين بعض الشركاء من تنمية ثروتهم، و عدم التفريط في أراضيهم و اضطرابهم لعرضها للبيع في تلك الظروف الاستعمارية التي يبحث فيها المحتل على الاستيلاء على الأراضي و تملكها للمهاجرين الأوربيين، كما كانت الاستفادة شاملة للطرفين سواء كان صاحب الأرض فيها تونسيا أو جزائريا، عملت على تعميق الترابط الاجتماعي و الاندماج بين الجزائريين و التونسيين في بعث النشاط الفلاحي و إحياء الأرض من التدهور و النفوس من الفقر، و سد الاحتياجات الغذائية.

3- كراء الأراضي:

من الطرق التي مارس بها المهاجرون الجزائريون النشاط الفلاحي بالبلاد التونسية طريقة كراء الأراضي من أصحابها التونسيين، و هو أسلوب معروف لدى الجزائريين قبل هجرتهم، و اكتراء الأراضي كان منتشرا بجهات مختلفة خاصة في الجهات الغربية من تونس و القربية من الحدود الجزائرية، و هناك وثائق كثيرة تدل على عقود الكراء نجد منها على سبيل المثال العقد الذي تم بين التونسي محمد بن الحاج العربي بن عياشي، و أحمد بن العيفة بن الطاهر العربي المقراني الجزائري لكراء مساحة من الأراضي الفلاحية الواقعة بجهة الكاف و المعروفة بهنشير الشيخ أحمد لمدة سنة واحدة ليزرعها حبوبا، و تم العقد بينهما بتاريخ 12 سبتمبر 1917 (18) بين صاحب الأرض و هو من أصل تونسي، و المكثري من أصل جزائري على مساحة كبيرة من الأرض الواقعة بهنشير بعبدة المتميزة بتربتها الجيدة، و هذا ما يوحي لنا بأن المكثري ذا سعة مالية، و أن هذه العملية وقعت خلال فترة الحرب العالمية الأولى التي في 12 من شهر ديسمبر 1917 كان فيها البلد المستعمر فرنسا يمر بأزمة حادة نتيجة هذه الحرب التي انعكست نتائجها على المستعمرات الفرنسية و منها الجزائر و تونس، فازداد البحث عن النشاطات الفلاحية، و مهما كانت الأوضاع، فهذا النوع من النشاط الزراعي كان هو الآخر يمثل نوعا من النشاط الذي مارسه المهاجرون الجزائريون في تونس ضمن النشاطات الفلاحية التي تعد امتدادا طبيعيا لما كان معروفا ضمن النشاط الفلاحي لدى المجتمع الجزائري(19).

غير أن ما يلاحظ هنا في أسلوب كراء الأراضي الفلاحية هو تشابهها في بعض الأحيان بحالة البيع خاصة إذا كانت مدة الكراء طويلة، و يدفع فيها ثمن الكراء مسبقا، كالعقد الذي أبرم بين صاحب الأرض صالح بن الحاج عمار الساحلي التونسي، و عبد الرحمان بن الحاج محمد بن يوسف الغربي (20)، و محمد الصالح بن الحاج علي الغربي الجزائريين على ثلاث قطع أرضية لزراعتها بالحبوب، و الواقعة بمنطقة الكاف، و هي منفصلة عن بعضها البعض، تم كراؤها لمدة ثماني سنوات، و حدد مبلغ الكراء بـ 400 فرنك فرنسي تدفع مسبقا، و تم استلامها من المكثري بتاريخ 5 سبتمبر 1917 (21).

غير أن الملاحظ هنا هو مدة الكراء الطويلة المحددة بثمان سنوات متبوعة بعقد سفلة إحسان حدد مبلغها بـ 1500 فرنك عينا على أن يدفع مبلغ السلفة بعد مضي ست سنوات من تاريخ العقد بالتساوي من طرف الجزائريين المكثريين للأراضي الزراعية (22)، فالعقدان يطرحان إشكالية، فعقد الكراء الأول يبدو و كأنه عبارة عن عقد بيع يراد منه تفادي حق الشفعة، فكثيرا ما يقع البيع بالكراء، فكأنه بيع ورد في صيغة كراء نتيجة للتدوين، و هذا حاول توضيحه في العقد الثاني الذي وقع بين نفس الأطراف تحت اسم سلفة إحسان، و وضع العقدين منفصلين، فالأول يعتبر عقد كراء و الثاني عقد إحسان، و هذا النوع من الإشكاليات يعبر عن مشاكل مطروحة بين أطراف عديدة في ملكية الأراضي في المجتمعات الريفية الجزائرية منها و التونسية زادت من حدتها السياسة الاستعمارية (23).

و ما يهمنا في هذه المسألة، هو أن المهاجرين الجزائريين في تونس كانت لهم نشاطات فلاحية مارسوها عن طريق كراء الأراضي و استغلالها في النشاط الف.لاحي خاصة منها في زراعة الحبوب بمختلف أنواعها، و ارتباطها مع تربية الحيوانات.

4-الخماسة:

شكّل عمل الخماسة (24) نوعا آخر من نشاط المهاجرين الجزائريين في الزراعة بتونس خلال الفترة الاستعمارية، فالخماسة كانت تمثل قوة العمل الأساسية في النشاط الفلاحي في كل من الجزائر و تونس، و هي تتم بعقد كتابي أو شفوي يتم بين صاحب الأرض و العامل فيها الذي يعرف بالخماس لمدة سنة من بداية الموسم الزراعي إلى نهاية موسم جمع المحصول، يلتزم فيه الخماس بحرث الأرض و زراعتها و رعاية حيوانات العمل، و متابعة خدمة الأرض المحددة المساحة، و كان هذا النوع من النشاط الفلاحي منتشرا خاصة في المناطق الخصبة المتميزة برطوبتها خاصة في المناطق الشمالية الغربية من البلاد التونسية و المناطق الوسطى (25) التي تقدر فيها المساحة بحوالي 15 هـ، و المناطق الشمالية بحوالي 10 هـ، و هناك العديد من العقود أبرمت بين جزائريين و تونسيين، و عقود بين جزائريين و جزائريين، و حتى عقود أبرمت ما بين جزائريين و معمرين، و من ذلك نجد عقد الخماسة الذي جرى ما بين عامر بن الطاهر الغربي القالمي، و محمد بن الحسيني العرفاوي التونسي على أن تدفع له 250 فرنكا مسبقا مقابل عمل يده في الحرث بالخمس، و يدفع له المبلغ عينا و يعتبر ذلك دينا يعيده في فصل الحصاد بعد جمع المنتج الزراعي، و تم تحرير هذا العقد بتاريخ 26 سبتمبر 1917 الذي يمثل بداية لانطلاق الموسم الفلاحي (26).

و المبلغ الذي استلمه الخماس، و هو مهاجر جزائري الأصل يعتبر دينا عليه يجب استرجاعه عند جمع المحصول في فصل الصيف و الدين هنا نقدا و قد يكون في بعض الأحيان نقدا و عينا (حبوب مثلا)، أو عينا فقط، و كثيرا ما يتسبب ذلك في مشاكل ما بين صاحب الأرض الذي يكون ميسور الحال ماديا و الخماس الذي يصعب عليه استرجاع المبلغ المالي الذي دفع له مسبقا و هناك من المهاجرين الجزائريين من مارس عمل الخماسة حتى عند بعض المعمرين الفرنسيين فنجد منهم عقد الخماسة الذي أبرم ما بين باجي بن بوجمعة بن دايرة الغربي العنابي، و المعمر الفرنسي "جورج نوا" للقيام بعملية الحرث و البذر بناحية الساقية، على أن يدفع له المعمر 50 فرنكا و 07 سنتيما، و قلبتين و نصف من الشعير، و نصف قلبية من القمح، يستوجب على الخماس الجزائري القيام بأعمال الفلاحة بصورة كاملة، بدءا من موسم الزراعة إلى نهاية موسم الحصاد و جمع المحصول الفلاحي على أن يعيد الدين الذي دفع له مسبقا، و سجل ذلك في العقد المؤرخ في 15 أكتوبر 1917 (27).

و الملاحظ هنا بأن التسبقة التي تم دفعها كانت عينا و نقدا، فالمبلغ يبدو هاما مقارنة بالكمية العينية من الحبوب فهي محدودة، و هذا ما يوحي لنا بأن ظروف الحرب العالمية الأولى كان لها تأثيرها على أسعار الحبوب بالبلاد التونسية كما هو عليه الحال بالنسبة للأوضاع في الجزائر فقد سخرت فرنسا كل الطاقات البشرية و الاقتصادية لتموين جيوشها المشاركة في ميدان الحرب العالمية الأولى (28).

و هناك من المهاجرين الجزائريين من مارس النشاط الفلاحي بالبلاد التونسية عن طريق الخماسة تم بين جزائريين و جزائريين و هذا ما تضمنته وثائق عديدة، و منها العقد الذي تم بين محمد بن الحناشي بن العلمي الغربي مع الشيخ بن عبد الله بن الفضي ل الغربي الذي احتوى على 100 فرنك، و 50 سنتيما، و 12 قلبة من القمح و 10 قلابات من الشعير كسلفة مسبقة مقابل عمله بفلاحة الأرض بحيواناته بالخمس لفترتي الزرع شتاء و الحصاد صيفا مع الرعاية لحيواناته بنفس المكان، و ما يتطلبه على الخماسة، على أن يعيد له تلك السلفة المسبقة عند انتهاء فصل الحصاد، و تم إبرام هذا العقد بتاريخ 30 سبتمبر 1917 (29).

و نجد هنا بأن عمل الخماسة الذي تم بين جزائريين بالبلاد التونسية يؤكد على ملكية الأراضي من جهة، و أن الهجرة نحو تونس قديمة و زاد الاستيطان الفرنسي من دفعها بعد استيلائه على الأراضي و نزعها من أصحابها في الجزائر بعد عام 1830، كما أن السلفية المسبقة كانت نقدا أو عينا، و أن العمل لم ينحصر في الحرث في فصل الشتاء و الحصاد و جمع المحصول في الصيف بل تضمن أيضا رعاية الحيوانات و ما تحتاجه من رعاية في التنظيف و العلف و الاعتناء بها، كما يجب على عامل الخماسية تنقية الأراضي المزروعة من الأعشاب الضارة في فصل الربيع، و من ذلك نستخلص بأن عمل الخماسية شكل نوعا آخر من النشاط الفلاحي الذي مارسه المهاجرون الجزائريون بالأراضي التونسية، و كان يمثل عملا هاما بالنسبة لصاحب الأرض في استغلال أملاكه و الاعتناء بحيواناته، و واجبات عمل الخماسية معروفة بغض النظر عن الأطراف سواء كانت بين جزائريين و تونسيين أو غيرهم، فالخماسية نشاط فلاحى زادت من توسيعه السياسة الاستعمارية في كل من الجزائر و تونس (30).

5-الإجارة في الأراضي الفلاحية:

المقصود بالإجارة هنا هو العمل في الفلاحة بأجر يومي الذي شكل هو الآخر إحدى نشاطات المهاجرين الجزائريين في الزراعة، الذي أصبح مفروضا بعد تثبيت الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، و الاستيلاء على الأراضي الزراعية مثل ما فعلت ذلك بالجزائر منذ 1830 (31)، فهناك العديد من عقود الإيجار تمت بين جزائريين و معمرين بالأراضي التونسية كالعقد الذي أجر فيه المعمر الفرنسي "موزار" الجزائري بوزيد بن مكي بن صالح الغربي سطا يفي بوادي الرمل

بناحية تاجروين للقيام بعمل فلاحية الأرض التي هي بحوزة المعمر بأجرة يومية قدرها 12 فرنكا في اليوم، و لا تنفع له أجرة اليوم الذي لا يباشر فيه نشاطا في خدمة الأرض، و دفع له مبلغا قدره 600 فرنك كسلفة مسبقة على أن يلتزم المهاجر الجزائري بما هو معروف في خدمة الأراضي الفلاحية، و تم تسجيل ذلك العقد بتاريخ 13 نوفمبر 1929 (32).

و نلاحظ هنا من خلال هذا العقد التحول النوعي في العمل بالأراضي الفلاحية، و هو استحداث طريقة العمل بالأجر اليومي الذي يعتبر قوة عمل رأسمالية التي تقدم أجرا يوميا للعامل نقدا، فهي على العكس من طريقة العمل بالخماسة التي يتلقى فيها العامل الخمس من مجموع المحصول، و غالبا ما يكون الأجر اليومي زهيدا فيرضى به العامل في الفلاحة، و هذا نتيجة للظروف الصعبة التي كان عليها المهاجر الجزائري في تونس، و في الجزائر قبل الهجرة، و العمل بنظام الإجارة فرضه المعمرين بشكل خاص، و توسع بشكل كبير في الربع الأول من القرن العشرين، و قليلا ما مارسه الجزائريون و التونسيون الذين كانوا يمارسون عمل الخماسية، و هذا التنوع أصبح يشكل نوعا من المنافسة بين العمل بالخماسية، و العمل بالإجارة بالأراضي الفلاحية بتونس، فالمعمرون الأوروبيون الذين يعتمدون الأجر اليومي في خدمة الأرض، كانت الأجور التي يقدمونها مرتفعة مقارنة بالأجر الذي يقدمه التونسي أو الجزائري إلى العامل في الفلاحة (33).

غير أن هناك مقارنة أخرى، فالأجر الذي يدفعه المعمر الأوربي للعامل الجزائري أو التونسي أقل من الأجر الذي يدفعه للعامل الأوربي، و خاصة منه العامل الفرنسي حيث كان العامل الجزائري أو التونسي يتلقى أجره اليومي ما بين 5 إلى 6 فرنك في اليوم، في حين كان أجر العامل الأوربي يتراوح ما بين 23 و 44 فرنك فرنسي في اليوم، و زاد اتساع هذا الفارق في الأجر اليومي خاصة عندما اتسع نطاق الاستعمار الفرنسي، و ازدادت سيطرته بعد عقود العشرينات، فأصبح العامل الموظف الأوربي يتحصل على زيادة تقدر بـ 33 % كمنحة على غلاء المعيشة في حين استقرت أجور العمال العرب في تونس من جزائريين و غيرهم، كما كان للتطورات التي عرفها الاقتصاد الفرنسي خلال الربع الأول من القرن العشرين، و انعكاساته في تغيير الأوضاع الاجتماعية و استيلاء المعمرين على الأراضي الزراعية (34) و إدخالهم للألة في خدمة الأراضي الفلاحية التي عوضت الخماس و الأجير أدى ذلك إلى رفع نسبة البطالة لليد العاملة الجزائرية، فأصبح المهاجر الجزائري يعيش في وضعية اجتماعية و اقتصادية صعبة هو و أفراد عائلته، مهددا بالجوع و التشرد الأمر الذي يفسر لنا قبول و رضا العامل الجزائري بالاشتغال لدى المعمر الفرنسي في تونس بعد أن أجبره هذا الأخير على الخروج من بلده الأصلي بالاضطراد و التشريد و مصادرة أراضييه (35)، فالرضوخ و الرضا بالاشتغال عند المعمر الأوربي لم تنس المهاجرين الجزائريين الكراهية و العداء للمستعمر، و

هذا ما تثبته نشاطات المهاجرين الجزائريين في تونس و التنسيق مع إخوانهم التونسيين في مختلف الميادين الفكرية و السياسية و النقابية خلال العقود التي سبقت انطلاق الثورة الجزائرية سنة 1954.

6-تربية الماشية:

مثل قطاع تربية المواشي نشاطا أساسيا لدى المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية، و ذلك لارتباطه بالنشاط الفلاحي من جهة، و ملائمة الظروف الطبيعية وخصائصها الجغرافية بالمناطق الحدودية بين البلدين، الممتدة باتجاه عام من الشمال إلى الجنوب علي الشريط الحدودي (36) للنشاط الرعوي من جهة أخرى، و خصوصية الوافدين الجزائريين الذين كان الكثير منهم يمارس النشاط الرعوي و تربية المواشي قبل الهجرة، و تميز نشاط تربية المواشي بعدم الانتظام فكان يخضع للظروف المناخية المتذبذبة التي تعمل على توفر النباتات الرعوية و عدمها خلال فصول السنة بالبلاد التونسية ، فالتشابه الطبيعي للمناطق الأصلية للمهاجرين الجزائريين و المناطق التي توافدوا إليها بالبلاد التونسية (37)، و كذا تشابه و تطابق النشاط الرعوي جعل الكثير من الجزائريين يمارسون نشاط تربية المواشي و الحيوانات إما بالامتلاك أو بالشراكة.

7-امتلاك المواشي:

هناك العديد من الوثائق الأرشيفية التي تضمنت نشاط الجزائريين في تربية الحيوانات بالبلاد التونسية، امتلكوا قطعانا كبيرة و أخرى صغيرة و متنوعة في تربية المواشي من بقر و غنم و ماعز و جمال كالعقد الذي تضمن امتلاك جزائريين لحيوانات متنوعة فورد بأن الحاج الكبير بن خليفة الشرفي الغربي، و رابح بن أمعر بن مسعود الشرفي الغربي، و الطيب بن الطيب الغربي كانوا يمتلكون 150 رأسا من البقر كبارا و صغارا، و 2 رأسا من الخيل، 2 رأسا من البغال (38)، و هذا العدد يعتبر هاما امتلكه جزائريون في العقد التاسع من القرن التاسع عشر، و له أهميته كقوة عمل تستعمل في الفلاحة (حراثة الأرض)، أو في إنتاج الحليب و مشتقاته، و إنتاج اللحوم، و تربية الحيوانات تعتبر ثروة هامة تدل على النشاط الكبير الذي شغله المهاجرون الجزائريون بالأراضي التونسية (39).

كما أن الاهتمام بنشاط تربية المواشي لم يكن مقتصر على نوع أو نوعين فقط بل كان شاملا لجميع أنواع الحيوانات من بقر و غنم و ماعز و ابل و غيرهم، و هذا ما أشارت إليه الكثير من الوثائق، و منها الوثيقة التي تضمنت 10 أفراد و هم الوحيشي بن محمد الورغي العلوي، و حميدة بن علي العبيدي المالكي، و عمر بن مسعود، و علي بن محمد بن سعد بن عثمان، و أخويه صالح و محمد بن عثمان، و عمار بن عمارة، و إبراهيم بن علي، و سلطان بن سليمان، و عباس بن عبد السلام، و هؤلاء كلهم من المهاجرين الجزائريين استقروا بجهة الكاف، و كانت لهم ثروة حيوانية تتكون

من: 350 رأسا من الغنم و الماعز، و 30 رأسا من الإبل ذكورا و إناثا، و 07 رؤوس من البقر، و 08 رؤوس من الفرس منهم سبعة إناث، و بغل واحد، و 20 حمارا من الذكور و الإناث، و كانوا يتوجهون للرعي إلى النواحي الغربية بالمناطق الحدودية بين الجزائر و تونس عبر ساقية سيدي يوسف الحدودية و سجل ذلك بتاريخ 31 مايو 1888 (40).

و من ذلك فان نشاط تربية المواشي عند المهاجرين الجزائريين في تونس قد شكّل أهمية كبيرة لديهم فامتلكوا أعدادا كبيرة من الحيوانات المتنوعة من أبقار و أغنام و ماعز و ابل و خيول، و كان تتقلهم لمسافات بعيدة بحيواناتهم من أجل البحث عن الكلأ ثم العودة إلى مناطق استقرارهم، و قد يعود ذلك في بعض الأحيان إلى الجفاف الذي يصيب مناطق استقرارهم، و هي تمثل مصدر رزقهم و معيشتهم كأفراد أو جماعات انسجمت مع الحياة الريفية في تونس التي تتشابه فيها الخصائص الطبيعية مع الجزائر بالمناطق الوسطى والشمالية من البلاد التونسية(41).

8-الشراكة في تربية الحيوانات:

مثلت الشراكة نوعا آخر من نشاط المهاجرين الجزائريين في الثروة الحيوانية بتونس، فهناك جزائريون تشاركوا فيما بينهم في تربية المواشي، و هناك البعض الآخر من أقام شراكة مع تونسيين في تربية الحيوانات، و هذا ما أشارت إليه بعض الوثائق كالشراكة التي تمت بين عمار بن مسعود العميري الغربي بمنطقة الكاف، و علي بن عمر بن عياشي الفصلاوي في اشتراكهما ببقرتين و عجلين بالنصف فيما بينهما من إنتاج البقرتين و العجلين أو سمنهما يكون بينهما بالتساوي في أقسام الفائدة (42).

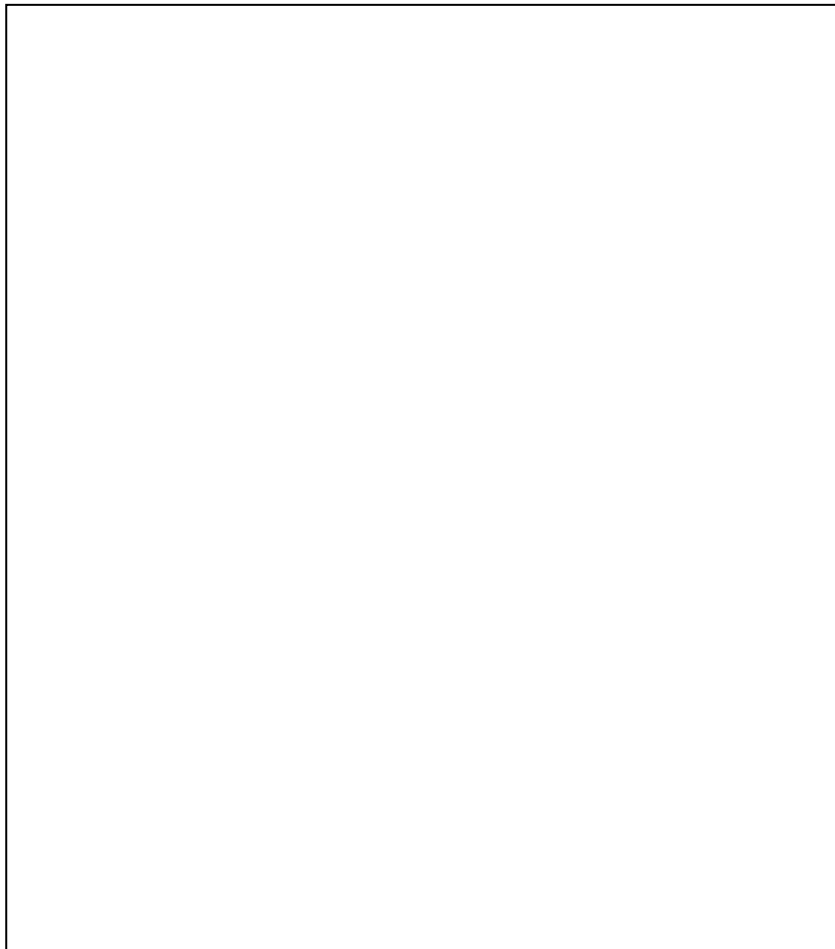
فالشراكة في تربية الحيوانات شكلت أهمية كبيرة عند بعض المهاجرين الجزائريين بتونس رغم قلة عدد المواشي المتشارك فيها، و هذا يدل على أن الحاجة و ظروف الحياة الصعبة ، كانت تدفع إلى البحث عن هذا العمل و النشاط حتى و لو كان هذا المردود قل يلا و لا يحقق القدر الكافي من الحاجيات الضرورية للحياة، كما أن هذا النوع من النشاط في تربية الحيوانات مألوف عند المهاجرين الجزائريين بمناطقهم الأصلية بالجزائر قبل الهجرة إلى تونس، كما كانت مساهمته في تنمية الثروة الحيوانية و المحافظة عليها، و تنويع الأنشطة الاقتصادية و الاندماج في النشاط الاقتصادي بالبلاد التونسية.

الخاتمة

لقد كان للسياسة الاستعمارية، و العمليات العسكرية التي تلت عمليات الغزو سنة 1830 واعتمادها سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي، تأثيرها البالغ في تحطيم البنية الاقتصادية فدمرت المدن وخربت الصناعة، واغتصبت الأراضي الزراعية من أصحابها الشرعيين، و تم القضاء على الأسواق التجارية و فرضت الضرائب الباهظة التي فاقت قدرات الجزائريين في دفعها، الأمر الذي أدى بهم إلى الهجرة الخارجية، و خاصة نحو البلاد التي توافد إليها الجزائريون، و مارسوا بها مختلف النشاطات و منها النشاط الفلاحي وذلك بامتلاك الأراضي، أو كرائها أو إيجارها أو بالشراكة أو بالعمل بأسلوب الخماسة، إلى جانب ذلك تربية مختلف أنواع الحيوانات كالبحر و الغنم و الماعز و الإبل و الأحصنة و هذه النشاطات الفلاحية بالبلاد التونسية كان لها تأثيرها الإيجابي في المحافظة على الثروة الحيوانية، و الأراضي الزراعية من الإهمال، و توفير الاحتياجات الغذائية، كما عملت على اندماج المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية في النشاط الاقتصادي خلال فترة الاستعمار الفرنسي المشترك للبلدي

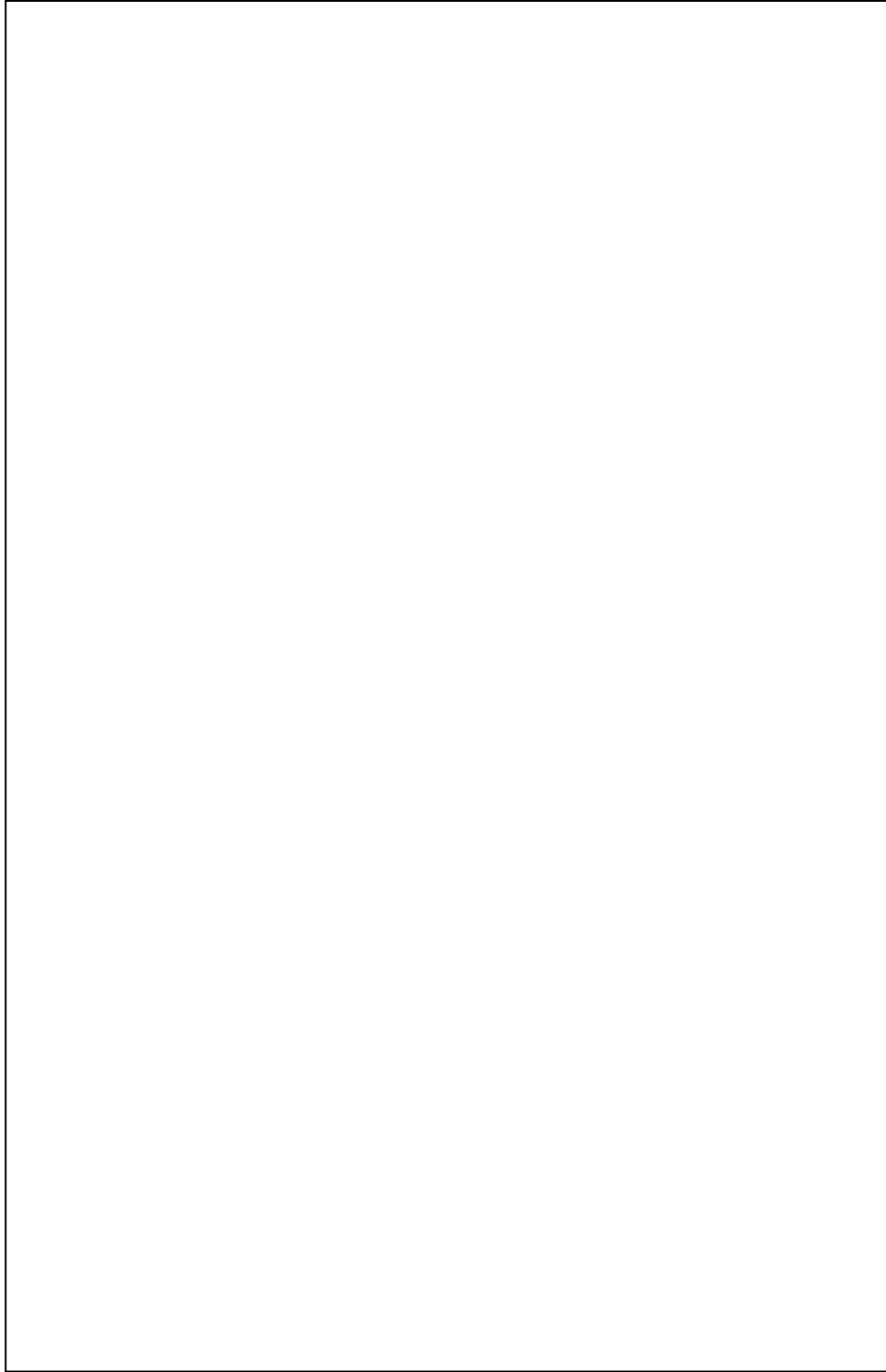
ملاحق

شكل (1): خريطة استغلال الأراضي في الجزائر(1)



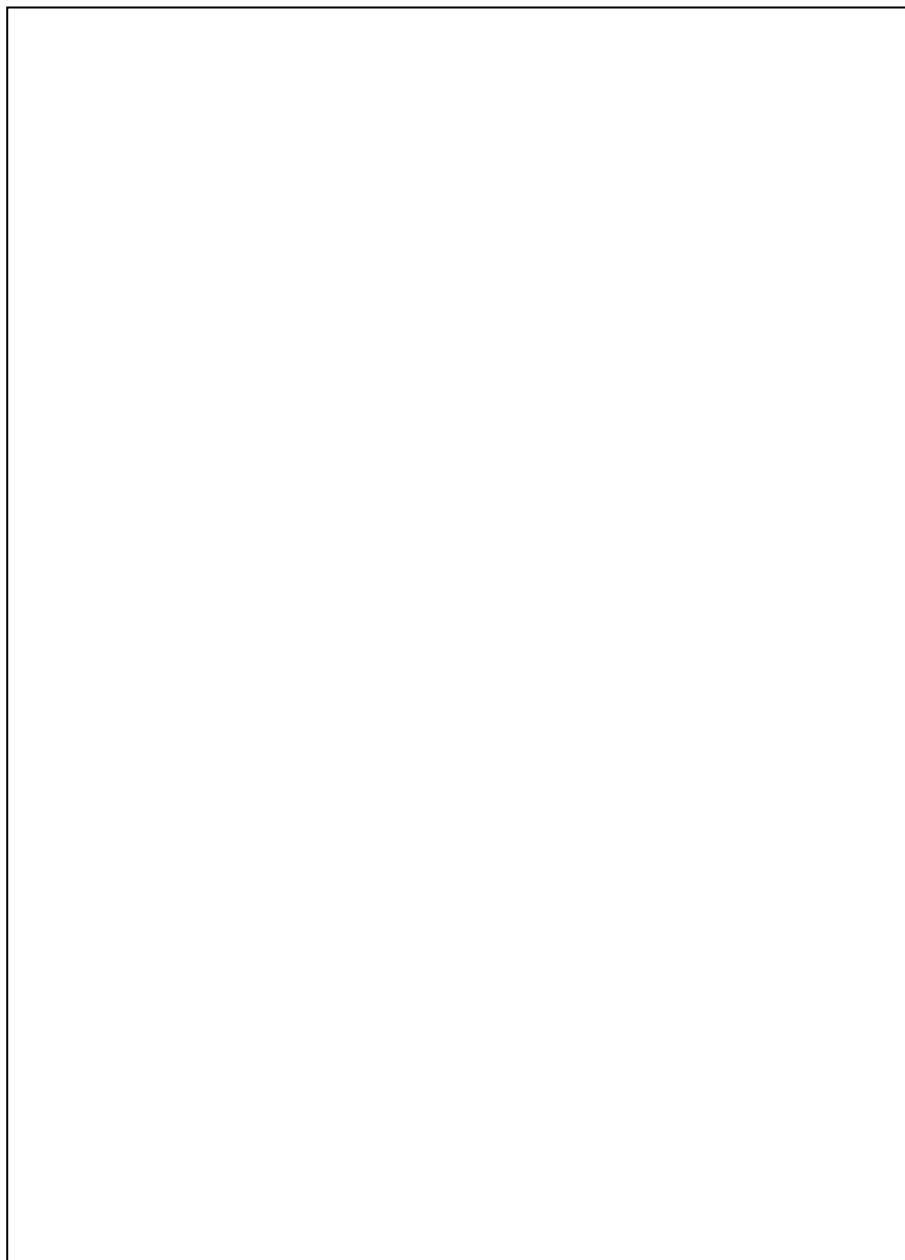
(1)- Jean de la Croix et René Raynal : Géographie de l'Afrique du nord – ouest ,Payot ,paris.1967. p-p. 200-201.

شكل (2): خريطة استغلال الأرض في تونس(1)



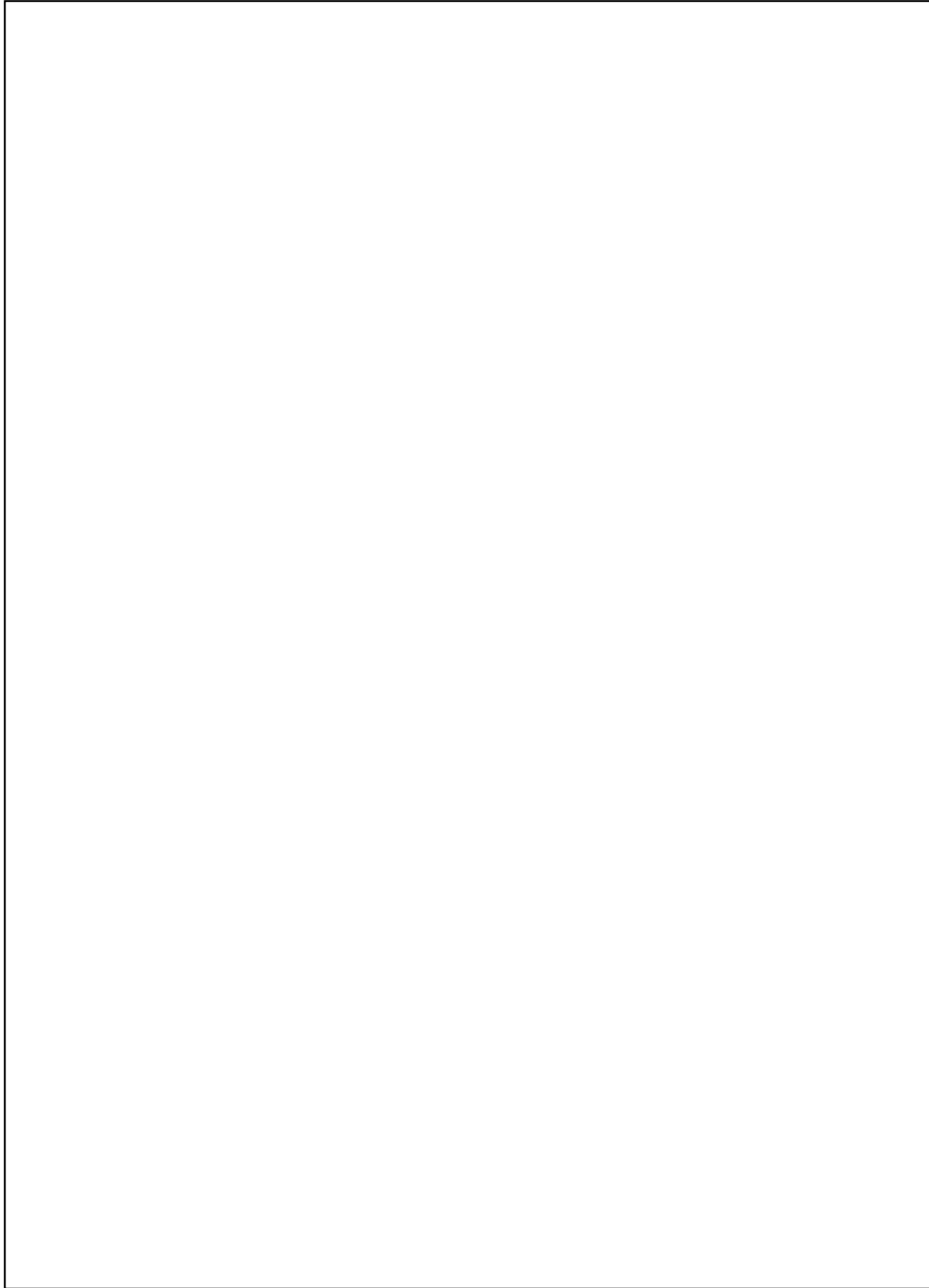
(1)- Op.cit. p .258.

شكل (3): خريطة المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس (1)



(1)- Op.cit. p . 168.

شكل (4): مظاهر السطح الشمالية والوسطى لتونس(1)



(1)- Op.cit. p . 210.

الهوامش

le colonel Robion: Note documents concernant l'insurrection de 1856 ,1857.
Alger . p-p.25-29.

-(1)

- (2)- نقلا عن عبد الجليل التميمي :بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816-1871)، الدار التونسية للنشر ،ص.168. رسالة من حمدان خوجة إلى السلطان العثماني محمود الثاني.
- (3)- خنوف علي: السلطة في الأرياف الشمالية لبابلك الشرق الجزائري، نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي، دون ذكر دار الطبع- الجزائر. 1999. ص-ص، 69-70.
- (4)- constitution de la propriété en algerie dans les territoires, occupés par les arabes, imprimerie bouyer- Alger, 1863, P-P 9-10. مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة د. حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر 1863، ص 15.
- (6)- شارل روبري أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، ترجمة م. مسعود ، ع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007، ص 103.
- (7)- A.O.M,G.G.A :cent ans de colonisation française en Algérie
- (8)- عباد صالح: Alger. P.52
- المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1984. ص-ص. 12-13.
- (9)- صلاح الدين برهومي :الشمال الغربي الجبلي والجبالية والمجال الزراعي من 1846-1945، دارسحر للنشر تونس، 2010، ص-ص. 120-121. وانظر أيضا : A.N.T. Section d'Etat. Série A, C278,SD18/1, 1888-1938.
- (10)- أنظر شكل (1) خريطة استغلال الأراضي في الجزائر، وهي المناطق التي ينتشر بها النشاط الزراعي والرعي.
- (11)- يوسف الجفالي: الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881-1929، إشراف الكراي القسنطيني، جامعة تونس، 1992، ص. 139.
- (12)- إدارة الملكية العقارية بالكاف، عقد ملكية رقم 126 ،
- (13)- الهنشير: كلمة تعني مساحة زراعية أو ضيعة أو حقل، و يمكن مقابلتها بلفظ "Domaine" ذات الأصل اللاتيني.
- (14)- يوسف الجفالي: مرجع سابق، ص. 140.
- (15)- المحكمة الابتدائية بالكاف، عقد للشراكة بتاريخ 23 نوفمبر 1911 بحضور الشهيدين العياشي بن الشاذلي الكافي، و محمد الهادي لعروسي.
- (16)- Claude Liauzu: naissance du salariat et du mouvement ouvrier en Tunisie, travers un demi siècle de colonisation « Thèse Doctorat présentée à la faculté de lettres et sciences humaines de Nice, France 1977, P 81.
- (17)- يوسف الجفالي، مرجع سابق، ص. 141.
- (18)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 21393، عقد كراء بتاريخ 5 سبتمبر 1917.
- (19)- أنظر د.ناصر الدين سعيد وني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجبابة، الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي ط1، بيروت. 2001. ص. 302.

- (20)- كلمة الغري: تعني الوافدين من الجهات الغربية لتونس، و المقصود هنا هم المهاجرون الجزائريون نحو البلاد التونسية الذين تطور عددهم خاصة بعد عمليات غزو الجزائر سنة 1830 هروبا من الاضطهاد الاستعماري.
- (21)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 19743 عقد كراء أبرم بتاريخ 5 سبتمبر 1917
- (22)- نفسه بتاريخ 5 سبتمبر 1917
- (23)- برهومي، مرجع سابق، ص-ص. 242-243.
- (24)- الخماسة: مأخوذة من خمس ($\frac{1}{5}$) المحصول الذي يأخذه العامل (الخماس) الذي قام بعمل الحرث و البذر في فصل الشتاء و حصاد و جمع المحصول الزراعي في فصل الصيف بينما يأخذ صاحب الأرض باقي المنتج و هو $\frac{4}{5}$ المحصول في السنة، وللتوسع أنظر سعيد وري مرجع سابق، ص- ص. 300-301.
- (25)- أنظر: شكل (2)، خريطة استغلال الأراضي في تونس وهي تمثل مناطق النشاط الفلاحي.
- (26)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 19743 أبرم بتاريخ 26 سبتمبر 1917
- (27)- A.O.M : G.G.A, 25H/ 30. Le 13 Février 1897
- (28)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 21393، عقد بتاريخ 15 أكتوبر 1917
- (29)- شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، 1871-1919، ج 2، ترجمة م.حاج مسعود، ع . بلعربي ، دار الرائد للكتاب- الجزائر 2007، ص 830.
- (30)- المحكمة الابتدائية بالكاف، دفتر رقم: 18466، عقد بتاريخ 30 سبتمبر 1917.
- (31)- التيمومي الهادي: الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، الكادحون الخماسة في الأرياف التونسية (1861-1943)، دار محمد علي الحامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس 1999، ص-ص. 135-136، وانظر أيضا، القسنطيني الكراي: أراضي القبائل بتونس والسياسة الاستعمارية تجاهها 1881-1939، المجلة التاريخية المغربية، عدد 85-86، جوان 1997، ص-ص. 163-164.
- (32)- عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر 1830-1962، ترجمة نخبة من الأساتذة ، ش.و.ن.ت. الجزائر ،دون تاريخ.أشار بأن عدد الخماسين في الجزائر بلغ 407050 سنة 1914، ثم ارتفع العدد إلى 634600 سنة 1930.
- (33)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 511، المؤرخ في 13 نوفمبر 1929.
- (34)- حفيظ طبابي: الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية ، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بتونس . 2005. ص-ص. 67-68، ذكر بأن أجر العامل الأهلي في المناجم كانت بمعدل (8إلى 9,5ف/اليوم)، وهي أجرة لا تتوفر للمزارع أو الخماس خلال عقد العشرينات.
- (35)- Algériens ,paris .1931 ,p .23.. Abbas Ferhat : De la colonie a la province le jeune
- (36)- أنظر شكل (3): خريطة المناطق الحدودية تبين التشابه الطبيعي بين الجزائر وتونس الملائم للنشاط الرعوي و الزراعي.
- (37)- ouest .Payot. Jean Depois ,Rène Rayal : Géographie de l'Afrique du nord - paris .1967.p-p.211-212.

- (38)- مروان العجيلي: السياسة الاستعمارية والأراضي الجماعية ، جهة الكاف نموذجا، روافد مجلة المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية ، عدد 14، تونس. 2009. ص-ص. 327-328. وانظر أيضا ، Timoumi (H) : la colonisation française et sédentarisation des semi-nomades des steppes tunisiennes (chirahil 1905-1925) les cahiers de la méditerranée. no 6 juin 1973 .
- (39)- برهومي, مرجع سابق، ص-ص. 158-159.
- (40)- المحكمة الابتدائية بالكاف، رقم 3، بتلويخ 31 مايو 1888.
- (41)- أنظر شكل (4): خريطة مظاهر السطح للمناطق الشمالية والوسطى لتونس التي تمثل مجالا للنشاط الزراعي والرعي.
- (42)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتو رقم 5 ، بتاريخ 5 مايو 1888.